

Distr.: General
16 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي
تتفرّد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر
الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور
العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية
والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير
التجارة (انظر المرفق الأول). وقد عقد الاجتماع في أولانباتار في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس
٢٠٠٧ كجزء من العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي،
وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢١٢.

وشارك في اللقاء أصحاب المصلحة الرئيسيين في برنامج عمل ألماتي، وهي البلدان
النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية
ودون الإقليمية. وأسفر الاجتماع عن اعتماد موجز أعدّه الرئيس (انظر المرفق الثاني).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الثانية
والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) الختستيسينغ أوشير

السفير

الممثل الدائم



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة
تقرير الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة كجزء من
العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي
أولانباتار ، ٣٠-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٢/٦١ إجراء استعراض لمنتصف المدة في عام ٢٠٠٨ عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وتسبق استعراض منتصف المدة أعمال تحضيرية إقليمية وفنية بأكثر الطرق فعالية وتنظيماً وبمشاركة واسعة. وينبغي أيضاً الاستفادة من الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وكذلك المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة، بفعالية في عملية الاستعراض. وطلبت الجمعية العامة إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم بتنسيق العملية التحضيرية. وطلب كذلك إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، في حدود ولاية كل منها، أن توفر الدعم اللازم لعملية الاستعراض.

٢ - إن الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة هو الاجتماع المواضيعي الثاني الذي نُظِم في عام ٢٠٠٧ لتقديم مساهمات فنية لاستعراض منتصف المدة من خلال التركيز على أولويتين اثنتين من بين أولويات ألماتي الخمسة. وقد عقد الاجتماع المواضيعي الأول في واغادوغو، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وركز على تنمية البنية التحتية للنقل العابر. وستكون نتائج هذه الاجتماعات المواضيعية بمثابة مدخلات فنية لاستعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٨.

٣ - وضم اجتماع أولانباتار وزراء التجارة وكبار الموظفين المسؤولين عن التجارة من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وذلك بهدف استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأولوية ٣ من برنامج عمل

ألماني بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة. وانتخب الاجتماع دافادورج تيسرين، وزير التجارة والصناعة في منغوليا، رئيساً. وانتخب ممثلاً بنغلاديش ومالي نائبين للرئيس، وانتخب ممثل سويسرا نائباً للرئيس بصفته مقررًا. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، اعتمد الاجتماع الموجز الذي أعدّه الرئيس، ويرد نصه في المرفق الثاني. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر المرفق الثالث.

٤ - وحضر الجلسة الافتتاحية للاجتماع ميغومبو إنخبولد، رئيس وزراء منغوليا؛ ووكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتسغميد تسنغيل، وزير الطرق والنقل والسياحة في منغوليا، ورئيس اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل؛ وأمادو داودا ديالو، رئيس ديوان وزارة الصناعة والتجارة في مالي، ورئيس مجموعة البلدان الساحلية النامية؛ والمدير المساعد والمدير الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ونائب الأمين التنفيذي، والموظف المسؤول بالنيابة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ثانياً - افتتاح الدورة

٥ - ذكر ميغومبو إنخبولد، رئيس وزراء منغوليا، في بيانه، أن إقامة علاقات تجارية تقوم على المنفعة المتبادلة وتستند إلى قواعد التجارة الحرة، وإقامة علاقات تجارية مواتية أكثر مع جميع الشركاء التجاريين، وتوسيع أسواق التصدير، هي المهمة والأهداف المشتركة التي تجمع بين البلدان النامية غير الساحلية.

٦ - وأكد رئيس الوزراء أن خفض تكاليف النقل العابر من قبل بلدان العبور للبلدان النامية غير الساحلية، وتقديم معاملة خاصة وتفضيلية في مجال النقل العابر لمتجاتها المصدرة والمستوردة تعتبران خطوة نحو تشجيع التنافس العادل. ويشكل العمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء في بلدان العبور أمراً بالغ الأهمية في هذا المجال.

٧ - وقال رئيس الوزراء إن منغوليا تتفاوض على اتفاق للنقل العابر مع روسيا الاتحادية والصين لتخفيض تكاليف النقل العابر وتبسيط عمليات الإفراج عن البضائع وتخليصها وإعادة شحنها. وقال إن حكومته أنشأت لجنة وطنية لتيسير التجارة والنقل وأعلنت أن عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ هما "عام تيسير التجارة". وكانت منغوليا تعمل بنشاط لتهيئة بيئة قانونية مواتية أكثر لتحسين العمليات الجمركية، من خلال إدخال تعديلات على قانون الجمارك. وفي عام ٢٠٠٦، انضمت منغوليا إلى اتفاقيه كيوتو المنقحة لتبسيط وتنسيق

الإجراءات الجمركية التابعة لمنظمة الجمارك العالمية، في حين صادقت في العام الماضي على الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية.

٨ - وفي الختام، شدد رئيس الوزراء على أنه في عصر العولمة هذا، تتسم الجهود المنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي بأهمية حيوية لبلوغ الأهداف المحددة في برنامج عمل الماني. ومن شأن التنفيذ الفعال والكامل لبرنامج عمل الماني أن يسهم بصورة كبيرة في زيادة المنافع المستمدة من التجارة الدولية، وبالتالي أن يكفل التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في جميع البلدان النامية غير الساحلية.

٩ - وذكر وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في بيانه، أنه رغم الصعوبات التي تتخلل كل جانب من جوانب عملية التنمية والتخفيف من حدة الفقر في البلدان غير الساحلية، فإن أثرها على التجارة الخارجية كان شديداً. فلا تزال حصة البلدان النامية غير الساحلية من التجارة العالمية ضئيلة، رغم ازديادها بسبب الارتفاع الأخير في أسعار السلع الأساسية، التي شكلت ٧٦,٠ في المائة فقط من إجمالي الصادرات و ٧٤,٠ في المائة من إجمالي واردات السلع العالمية في عام ٢٠٠٦.

١٠ - وشاطر وكيل الأمين العام آراءه بشأن ما ينبغي القيام به في مجال التجارة الدولية وتيسير التجارة. إذ ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تحسين فرص وصول السلع الواردة من البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق وإيلاء مزيد من الأولوية والدعم لمبادرات تهدف إلى تنفيذ تدابير تيسير التجارة، وذلك بتوفير المساعدة التقنية التي هي في مسيس الحاجة لزيادة الصادرات من هذه البلدان. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز إجراءاتها المتضافرة في المحادثات التجارية الجارية في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة، استناداً إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية وإعلان أولانباتار الذي اعتمد مؤخراً. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، أن تنفذ عدداً من تدابير السياسات العامة لتسهيل إجراءات التصدير/الاستيراد، أما على الصعيد دون الإقليمي، فينبغي اتخاذ مختلف التدابير لتيسير التجارة لضمان سرعة حركة البضائع العابرة.

١١ - ويتمثل الهدف الرئيسي للاجتماع في استعراض التقدم المحرز، على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية في تنفيذ الأولوية ٣ من برنامج عمل الماني بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة، ومناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل لزيادة تعزيز الشراكة العالمية لإقامة نظم فعالة للنقل العابر. ويجب بذل المزيد من الجهود إذا أرادت البلدان

غير الساحلية أن تجني مزيدا من الفوائد من التجارة الدولية. ودعا بقوة إلى تضافر الجهود الجماعية في سياق جولة الدوحة من المفاوضات التجارية والتنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة على الصعيدين الإقليمي والثنائي. وتدعو الحاجة إلى تعزيز تقديم المساعدة التقنية من قبل المجتمع الدولي على أساس الطلب لتعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة.

١٢ - وذكر وكيل الأمين العام أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لإجراء استعراض منتصف المدة عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٨ يعكس التزام المجتمع الدولي بتنفيذ البرنامج بشكل كامل وفعال. ويمثل الاستعراض ممارسة هامة لتقييم ما تم إنجازه حتى الآن، وما يمكن القيام به على نحو أفضل، وكيف يمكن الاستفادة من النصف الثاني من فترة التنفيذ بشكل فعال للنهوض بالأهداف النهائية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في مشاركتها الفعالة في النظام التجاري الدولي. وشدد على أهمية نتائج الاجتماع بالغة الأهمية التي ستكون بمثابة مدخلات موضوعية لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٨. واحتتم بيانه بالتأكيد من جديد على أن الأمم المتحدة ككل، ومكتبة بشكل خاص، سيواصلان دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي على نحو كامل وفعال.

١٣ - وقدم وزير الطرق والنقل والسياحة في منغوليا، ورئيس اللجنة الوطنية لتيسير التجارة والنقل، بمزيد من التفصيل الجهود التي تبذلها منغوليا في تنفيذ الأولوية ٣ من برنامج عمل ألماتي التي عرضها رئيس الوزراء. وأشار إلى أن الصعوبات التي تواجهها منغوليا في تجارتها الخارجية تعزى أساسا إلى عوامل مثل الرقابة الصارمة على الحدود والتفتيش الجمركي بسبب البيروقراطية، واشتراطات ودائع التأمين على السلع العابرة، والتأخيرات غير المتوقعة، والاحتجاز والخسائر أو الأضرار الجزئية/الكاملة التي تلحق بالشحن فضلا عن عدم كفاية تدابير سلامة النقل على الطرق في بلدان المرور العابر المجاورة لها وعدم وجود إمكانية المشاركة في العبور الدولي باستخدام شبكة الطرق المحلية في الصين. وشدد على ضرورة إعادة النظر في القوانين والأنظمة المعمول بها المتعلقة بتيسير التجارة والنقل.

١٤ - ووصف الوزير مهام وأهداف اللجنة الوطنية المنغولية لتيسير التجارة والنقل التي أنشئت مؤخرا، وهي تشمل، من بين أمور أخرى، العمل من أجل التوقيع على اتفاق العبور الثلاثي بين حكومات الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية و منغوليا، واقترح التعاون في مجال تيسير التجارة والنقل مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٥ - وأثنى رئيس ديوان وزارة الصناعة والتجارة في مالي، ورئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، في بيانه، على السيد تشيك سيدي ديارا بصفته الرئيس السابق لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية وهنأه على تعيينه الجديد كوكيل للأمين العام والممثل السامي للأمم المتحدة. وأشار إلى أن أول اجتماع مواضيعي للتحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي كان قد عقد في بلده في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وأسفر عن اعتماد توصيات عديدة حول سبل المضي في تنفيذ الأولوية ٢ من برنامج عمل ألماتي بشأن تطوير البنى التحتية للعبور وصيانتها.

١٦ - وشدد على أنه بغية تحقيق تقدم ملموس في مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة الدولي، فإن تضامن المجموعة لا يزال أمراً بالغ الأهمية. وأكد من جديد على ضرورة أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى إجراء حوار مفتوح مع بلدان العبور المجاورة ومع الجهات المانحة وإقامة تعاون معها، بغية تحقيق نتائج ملموسة من حيث التقنية اللازمة والدعم المالي.

١٧ - وقال المدير المساعد والمدير الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنه في منتصف الفترة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه لا بد من تركيز الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة للوصول إلى الأهداف المتفق عليها وتعزيز التنمية البشرية المستدامة، ولا سيما في البلدان التي تواجه خطر عدم التمكن من تحقيقها. ومما يدعو للأسف، فإن الكثير من البلدان النامية غير الساحلية، ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي كان مسؤولاً عنها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقع ضمن هذه الفئة.

١٨ - وأضاف أنه في حين تعتبر التجارة دافعا قويا للنمو في الاقتصاد المعولم الراهن، فإن معظم البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أقل البلدان نمواً لم تتمكن من جني إلا فوائد محدودة جداً. علاوة على ذلك، فإن الاختلاف في مؤشرات التنمية البشرية بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الساحلية آخذ في الاتساع.

١٩ - وأشار إلى أنه يمكن التغلب على التحديات من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة ومركزة. فمن خلال برنامج عمل ألماتي، التزم المجتمع الدولي بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وإنشاء إطار عالمي للعمل من أجل تطوير نظم فعالة للنقل العابر في بلدان العبور النامية غير الساحلية.

٢٠ - وأضاف نائب الأمين التنفيذي، والموظف المسؤول بالنيابة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية طريقة جوهرية

للاندماج في هذه النظم على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به، وقال إن اللجنة، من خلال شراكة فعالة مع منظمة التجارة العالمية، قدمت مساعدة تقنية إلى جميع أعضائها لهذا الغرض.

٢١ - وأشار إلى أنه رغم أن التحديات التي تواجهها البلدان غير الساحلية هائلة، فإنها تستطيع معاً أن تحول هذه التحديات إلى فرص، وبالفعل، فقد أتاحت البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية الحالية فرصاً لم تتح من قبل. وطمأن الاجتماع بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ستبذل ما بوسعها للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل الماني، على نحو مباشر أكثر في إطار العملية المرتقبة للأعمال التحضيرية الإقليمية لاستعراض منتصف المدة.

ثالثاً - تبادل وجهات النظر بشأن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة الدولية والتقدم المحرز في مجال تيسير التجارة

٢٢ - ألقى رؤساء وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية أسماءهم ببيانات: السفير يوجشوار فارما، سفارة الهند لدى منغوليا ورئيس وفد الهند؛ أختر الزمان خان كبير، وزارة التجارة في بنغلاديش؛ وأنور إبراهيموفيتش، وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة في طاجيكستان؛ وخوان بوف، نائب الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة؛ وباشاندرا مان شريستا، وزارة الصناعة والتجارة والتموين في نيبال؛ وبوبان ليبيسا، وزير التجارة والصناعة والتعاونيات والتسويق في ليسوتو؛ وفينياس تشيفاز في تشيوتا، نائب وزير الصناعة والتجارة الدولية في زمبابوي؛ وجورجي افرامشيف، السفير والممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وأنخولد فوروشيلوف، وزارة الصناعة والتجارة في منغوليا؛ وسياسلفات سافنغسوسكا، نائب وزير الصناعة والتجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ والسفير يو هونغ ياو، سفارة الصين لدى منغوليا؛ وسنام ب. وانغدي، وزارة التجارة والصناعة في بوتان؛ ورحمانوفا اناركان، وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة في قيرغيزستان؛ وإلمار محمديوف، البعثة الدائمة لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ وبوتشابلو مافاتلان، وزارة التجارة والصناعة في بوتسوانا؛ وفرناند هونغبيدي، بعثة بنن الدائمة لدى الأمم المتحدة؛ وخليل نصري، البعثة الدائمة لأفغانستان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ ومحمد أشرف خان، وزارة التجارة في باكستان.

رابعاً - جهود المنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال التجارة الدولية وتيسير التجارة

٢٣ - أدلى ممثلو الهيئات الدولية والإقليمية التالية ببيانات: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومنظمة الجمارك العالمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والبنك الدولي؛ ومصرف التنمية الآسيوي؛ والاتحاد الدولي للنقل البري؛ ووكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية.

خامساً - الجلسة الختامية

٢٤ - اعتمد الاجتماع المواضيعي ملخص الرئيس (انظر المرفق الثاني).

المرفق الثاني الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة
ملخص الرئيس الذي اعتمده الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية
وتيسير التجارة

مقدمة

١ - كانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٦١/٢١٢، عقد اجتماع استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل آلماتي في عام ٢٠٠٨، ويسبق استعراض منتصف المدة أعمال تحضيرية تقنية على الصعيد الإقليمي تقوم على أكثر أساليب المشاركة فعالية وأفضلها تنظيماً وأوسعها نطاقاً. كما ينبغي استخدام الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك الآليات التابعة للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة، استخداماً فعالاً في عملية الاستعراض. وطلبت الجمعية العامة إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن ينسق العملية التحضيرية. وتقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، في إطار ولاية كل منها، بتوفير الدعم الضروري لعملية الاستعراض.

٢ - وكان برنامج عمل آلماتي، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في آلماتي عام ٢٠٠٣، قد سلم بأن التهميش الذي تعاني منه البلدان النامية غير الساحلية من نظام التجارة الدولية يرجع إلى التكاليف الباهظة للمعاملات التجارية. فالتكاليف المبالغ فيها للنقل تخلق حاجزاً قوياً أمام الأسواق الخارجية. كما لاحظ برنامج عمل آلماتي طلب البلدان النامية غير الساحلية بضرورة أن تنظر المفاوضات الجارية بشأن دخول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، في إعطاء اهتمام خاص للمنتجات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

٣ - وقد حدد برنامج عمل آلماتي أن الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف المعاملات التجارية التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية هي عدم كفاءة المعايير الحدودية وإجراءات الجمارك، والإفراط في الوثائق المطلوبة، وعدم كفاية البنية الأساسية للنقل فضلاً عن المعاملات المصرفية الباهظة. كما أن اعتماد البلدان النامية غير الساحلية على نظم النقل العابر

في البلدان المجاورة يجعلها عرضة للتأثر بعملية خارجية، ويبرز ضرورة التعاون الثنائي والإقليمي في هذا المجال.

٤ - وكان الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة هو ثاني اجتماع مواضيعي نظم في عام ٢٠٠٧، وأسهم بمدخلات فنية لاستعراض منتصف المدة بتركيزه على أولويتين من أوليات آلماتي الخمس. فقد عقد الاجتماع المواضيعي الأول في واغادوغو في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وركز على تطوير البنية الأساسية للنقل العابر. وسوف تستخدم نواتج هذين الاجتماعين المواضيعيين كمدخلات فنية في استعراض منتصف المدة عام ٢٠٠٨.

٥ - وجمع الاجتماع بين وزراء التجارة وكبار المسؤولين عن التجارة من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وممثلين عن البلدان المانحة؛ ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بغية استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأولوية ٣ لبرنامج عمل آلماتي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة. كما تداول الاجتماع بشأن الإجراءات اللازمة في المستقبل للنهوض بمشاركة البلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة الدولية، مع مواصلة تعزيز المشاركة العالمية في إقامة نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة.

أولا - تقييم الحالة الراهنة

٦ - رغم التقدم الذي أحرز منذ عام ٢٠٠٣، حتى ولو كان بمستويات متفاوتة، ما زالت مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية في البضائع، الأمر الذي يحول دون أن تجني فوائد العولمة وتستخدم التجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية. فخلال السنوات العشر الماضية، ظل نصيب صادرات البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية على ضآلته، حيث وصل إلى ٠,٧٦ في المائة من تجارة البضائع، و ٠,٥١ في المائة من تجارة الخدمات في عام ٢٠٠٦. أما الزيادة التي حدثت في نصيب هذه البلدان مؤخرا فترجع إلى حدوث طفرة في أسعار السلع الأساسية.

٧ - وما زالت التكاليف المرتفعة للمعاملات التجارية من بين الأسباب الرئيسية لذلك، حيث أن البلدان النامية غير الساحلية لا تطل على بحار، بالإضافة إلى بعدها وعزلتها عن أسواق العالم، واعتمادها على خدمات وسياسات النقل العابر المطبقة في بلدان العبور المجاورة لها. كما أن ارتفاع تكاليف النقل، التي تتضاعف من جراء التأخيرات والرسوم والعقبات التي تفرضها الإجراءات الجمركية المعوقة عند المعابر الإضافية على الحدود وفي الموانئ وغيرها

من العقوبات التنظيمية، تشكل أهم العقبات التي تعترض إيجاد فرص متساوية لدخول البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق العالمية ومنافستها مع شركائها التجاريين. فتكاليف التجارة تزيد الأسعار في الأسواق المحلية، وتضعف القدرة التنافسية، وبالتالي تحد من فرص التصدير إلى الخارج.

٨ - وتمثل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحديات كبيرة أمام البلدان النامية غير الساحلية، سواء من حيث القدرة البشرية أو من حيث الالتزامات المطلوبة من هذه البلدان. فلم يضم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في الوقت الحاضر سوى ٢٢ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣١ بلدا. واستثناء تركمانستان، فإن البلدان النامية غير الساحلية الثمانية الأخرى تجري عملية تفاوض طويلة ومعقدة لانضمامها إلى بروتوكولات منظمة التجارة العالمية. وهي حكومات: إثيوبيا، وأذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطاجيكستان، وكازاخستان. ومن بين ٣٤ بلدا ناميا من بلدان المرور العابر البالغ عددها ٣٤ بلدا، هناك ٣٠ بلدا فقط أعضاء في منظمة التجارة العالمية، بعد انضمام فييت نام إليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. كما أن الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية في طريقهما إلى الانضمام إلى المنظمة.

٩ - وبالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، فإن تكاليف نقل السلع عبر الحدود تمثل حاجزا أصعب من التعريفية الجمركية المفروضة على دخول بضائعها إلى الأسواق. فطبقا لتقرير البنك الدولي عن "ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٧"، فإن ربع مجموع حالات التأخير فقط هو الذي يعزى إلى ضعف البنية الأساسية المادية. أما المستندات المطلوبة قبل وصول البضائع، والجمارك، وعمليات التفتيش، فهي السبب في الجزء الأكبر من عمليات التأخير. ويشير التقرير نفسه إلى أن كل يوم يضيع في تأخير عمليات النقل يعادل فرض ضريبة بنسبة ٠,٥ في المائة.

١٠ - وتبين أن الوقت اللازم للامتنال لجميع الإجراءات المطلوبة لتصدير/استيراد السلع هي ٥١,٦ يوما و ٦٥,٨ يوما في المتوسط على التوالي بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٦، بينما كان المتوسط ٣٠,٦ و ٣٩,٤ يوما على التوالي بالنسبة لبلدان المرور العابر المجاورة. كما أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى عدد مفرط من الوثائق لعمليات التصدير/الاستيراد، أي ٩,٥ و ١٣,٧ وثيقة على التوالي، مقابل ٧,٨ و ١١,٧ وثيقة على التوالي في بلدان المرور العابر النامية.

١١ - ورغم بعض التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية منذ مؤتمر آلماني، فما زال هناك عدد كبير من الاختناقات المتعلقة بتيسير التجارة، مثل:

- (أ) العدد المفرط من الوثائق المطلوبة للتصدير/الاستيراد؛
- (ب) تكرار حواجز الطرق المقررة وغير المقررة؛
- (ج) عدم وجود نقاط مراقبة على الحدود المتاخمة؛
- (د) قوافل الجمارك التي لا مبرر لها؛
- (هـ) إجراءات التخليص الجمركي والتفتيش المعقدة والتي لا معيار لها؛
- (و) عدم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة كافية، الأمر الذي يؤدي إلى سوء حوسبة الإجراءات الجمركية أو عدم استخدام الحواسيب فيها بالمرّة؛
- (ز) عدم شفافية قوانين ولوائح وإجراءات التجارة والجمارك، ونقص القدرات المؤسسية والموارد البشرية المدربة؛
- (ح) تخلف الخدمات اللوجستية، وعدم القدرة على تبادل نظم النقل، وعدم وجود منافسة في قطاع خدمات النقل العابر؛
- (ط) التقدم البطيء في إقامة و/أو تعزيز المحالس/اللجان الوطنية لتيسير التجارة والنقل؛

(ي) انخفاض مستوى التقيد بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالنقل العابر.

١٢ - كما أن عدم إمكانية التنبؤ بسلسلة عرض السلع بسبب المسافة الاقتصادية الطويلة عن الأسواق يؤثر تأثيراً عكسياً على تكامل البلدان النامية غير الساحلية في شبكات التجارة الدولية، وخاصة نظراً لتزايد حاجة المستثمرين الدوليين لتسلم السلع في أوقات محددة بدقة.

١٣ - ويبرز كل ما سبق الأهمية الحاسمة لتدابير تيسير التجارة والنقل في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. فبانخفاض الوقت والتكلفة اللازمين للمعاملات التجارية، يمكن للعاملين بالتجارة أن يحسنوا كثيراً من قدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية ومن شأن وضع إجراءات شفافة وبسيطة تتسم بالكفاءة للاستيراد والتصدير أن تجتذب أيضاً الاستثمارات الأجنبية، وخاصة عندما تدخل البلدان النامية غير الساحلية ضمن شبكات الإنتاج العالمية.

١٤ - وجميع البلدان الإثنيتي عشر النامية غير الساحلية في آسيا تتجاوز مع اقتصادات دينامية، مثل الصين والهند والاتحاد الروسي، واستفادت من نموها. وينبغي اتخاذ تدابير لمساعدة البلدان غير الساحلية على إقامة وصلات برية مع الاقتصادات الرئيسية في تلك المنطقة.

ثانيا - الجهود المبذولة للإسراع بتنفيذ الأولوية ٣ في برنامج عمل آلماتي، بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة

ألف - المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية والانضمام واتفاقات التجارة الإقليمية

١٥ - يتزايد نشاط البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في سياق جولة مفاوضات الدوحة، حيث تشارك في أشد المجالات أهمية بالنسبة للمجموعة، كوصول البضائع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، بما في ذلك مسألة القطن، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وغير ذلك من مجالات المفاوضات الأخرى، وبخاصة تيسير التجارة، بهدف تشجيع اعتماد نظم وقرارات تجارية من أجل معالجة الاهتمامات والمشاكل الخاصة لهذه البلدان وتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي بصورة أكثر اكتمالا.

١٦ - ولا يزال منهاج أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية، الذي اعتمد في اجتماع الوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، في أسونسيون، يشكل أحد البنود المشتركة في جدول أعمال هذه البلدان في جولة مفاوضات الدوحة.

١٧ - ويتعين على جميع الدول الأعضاء في المنظمة المشاركة بصورة بناءة في العملية المتعددة الأطراف، باعتبارها خطوة ضرورية لاختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح، وذلك بهدف الاتفاق على طرائق كاملة في المفاوضات المتعلقة بوصول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق وإحراز تقدم متناسب مع ذلك في مجالات المفاوضات الأخرى، مع التمسك بمتطلبات والتزامات إعلان الدوحة الوزاري، وقرار المجلس العام للمنظمة المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري.

١٨ - ويتعين أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في الاعتبار، بما في ذلك من خلال تقديم التزامات كبيرة بتخفيض منتجات التصدير التي تُحظى باهتمام خاص لدى هذه البلدان، ومن خلال الحصول على التزامات أقل منها بالتخفيض وفقا لمبدأ المعاملة بأقل من المثل تماما.

١٩ - ويتعين السعي إلى طلب المعاملة الخاصة والتمييزية في جميع مجالات المفاوضات ذات الصلة بغية تمتع البلدان النامية غير الساحلية بقدر أكبر من المرونة يمكنها من الأخذ بخيار السياسات الأكثر ملاءمة لتسريع اندماجها في النظام التجاري متعدد الأطراف.

٢٠ - فمن شأن المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة أن تأتي بمنافع حمة لكل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، من حيث تخفيف القيود غير المادية على التجارة وتخفيض التكلفة وتقليل زمن المعاملات التجارية، إذا ترجمت هذه المفاوضات إلى مجموعة من النصوص الواسعة الأفق كنواتج نهائية.

٢١ - ويتعين تحقيق الأغراض المذكورة أدناه، عند توضيح الجوانب ذات الصلة من المادة الخامسة المتعلقة بحرية المرور العابر، والمادة الثامنة المتعلقة بالرسوم والشكليات ذات الصلة بإجراءات الاستيراد/التصدير، والمادة العاشرة المتعلقة بنشر الأنظمة والقواعد التجارية وتطبيقها، من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لعام ١٩٩٤، وإدخال تحسينات عليها:

(أ) تعزيز الالتزامات الواردة في المادة الخامسة وتفعيلها، بهدف تحسين إمكانية وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق الدولية من خلال بلدان المرور العابر المجاورة لها، بما في ذلك من خلال تطبيق شروط المعاملة الوطنية على خدمات النقل العابر، على أساس المعاملة بالمثل؛

(ب) تبسيط ومواءمة القوانين والأنظمة المتعلقة بالمرور العابر والتجارة، مع إضفاء الشفافية عليها دون تباطؤ وبصورة تتيح إمكانية الوصول إليها؛

(ج) إدماج المعاملة الخاصة والتمييزية المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية في عملية توضيح المواد الخامسة والثامنة والعاشرة وإدخال تحسينات عليها، لتصبح جزءاً من هذه العملية؛

(د) اعتماد التزامات تتناسب مع قدرة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على التنفيذ؛

(هـ) اعتماد البلدان المتقدمة النمو لالتزامات تتعلق بتقديم المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات.

٢٢ - تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية مسألة في غاية الأهمية من أجل تمكينها من المشاركة الكاملة في المفاوضات وفي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة فيما بعد.

٢٣ - وحث الاجتماع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الكف عن طلب التزامات لا تتناسب مع مستوى التنمية في البلدان النامية غير الساحلية التي ترغب في الانضمام. وأعرب الاجتماع أيضاً عن موقف يتمثل في أن جميع التسهيلات المتعلقة بالمعاملة الخاصة

والتمييزية، المدرجة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وفي اتفاقات المنظمة، ستمنح إلى جميع البلدان النامية غير الساحلية الراغبة في الانضمام. ويتعين تقديم المساعدة التقنية المستهدفة إلى هذه البلدان، خلال جميع مراحل عملية الانضمام. وتشجع البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في المنظمة على مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية التي ترغب في الانضمام، أثناء المناقشات الفنية التي ستجريها أفرقتها العاملة معها.

٢٤ - واعتمد الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية، الذي انعقد في أولانباتار، في يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، "إعلان أولانباتار"، الذي أكد مجدداً ووضح المواقف المشتركة لهذه البلدان إزاء نطاق واسع من المسائل المثيرة للاهتمام في سياق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وبخاصة تيسير التجارة والنقل العابر.

٢٥ - وتتضمن اتفاقات تجارية إقليمية كثيرة أحكاماً مواتية للتجارة العابرة، كالاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي. ويتعين اتخاذ تدابير لتعزيز وتيسير انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى هذه الاتفاقات التجارية الإقليمية.

باء - تيسير التجارة

٢٦ - يتعين تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وتحقيق اتساقها. ويُعجِد إدخال نظام وثيقة جمركية مفردة تختزل البيانات المطلوبة إلى مجموعة واحدة، مع إمكانية أن تُستخدم فيها أساليب التجارة الإلكترونية. ومن شأن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال تحقيق مكاسب ملموسة. إذ يمكن إحداث تخفيض كبير في الزمن الذي يستغرقه الشروع في عملية المرور العابر أو التخليص النهائي من خلال استخدام الحاسوب في إعداد الوثائق المتعلقة بها. وأبرز الاجتماع أهمية تنفيذ اتفاقية كيوتو المنقحة لمنظمة الجمارك العالمية، التي بدأ نفاذها في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويتعين على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية النظر في مسألة الانضمام إلى الاتفاقية المنقحة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

٢٧ - وتشمل الشفافية هدفاً ذا أولوية متقدمة يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية العمل بجد لتحقيقه. وتتعين إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة بقوانين الجمارك وإجراءاتها الرسمية، وبالنصوص القانونية الأخرى ذات الصلة بالتجارة، والترتيبات والمتطلبات الإدارية، بما في ذلك إجراءات التخليص، مع تيسير إمكانية الحصول عليها.

٢٨ - ويتعين أن تقلل إلى حد كبير ممارسات القوافل الجمركية، أو توفير الحراسة للبضائع أثناء مرورها العابر على حساب الناقل، أو أن تلغى هذه الممارسات أو تطبق فقط في الحالات الخاصة، التي يُرى فيها أن اتخاذ تدابير من هذا القبيل لا مندوحة عنه. وينبغي تطبيق التدابير الضرورية، الذي تتسم بفعالية التكلفة، والتي لا ينتفي معها الغرض من تيسير المرور العابر، بغية تفادي تغير اتجاه البضائع العابرة.

٢٩ - وتعتبر الإصلاحات الجمركية على الصعيدين الوطني والإقليمي من الشروط المسبقة اللازمة لتفعيل نُظم النقل العابر دون الإقليمية. إذ أن التعاون عبر الحدود بين البلدان النامية غير الساحلية وبلد أو بلدان المرور العابر مسألة ذات أهمية بالغة. وينبغي أن يبدأ التعاون الجمركي الفعال بتدابير مبسطة كتنسيق ساعات عمل مكاتب الجمارك في البلدان المتجاورة.

٣٠ - والتعاون مع الوكالات الأخرى المعنية بشؤون الحدود مسألة ضرورية لسير عمليات تخليص البضائع بطريقة فعالة وبدون تأخير عند الحدود. ومن هذا المنطلق، يتسم إنشاء نقاط مراقبة حدود متاخمة ومنسقة، بالأهمية الشديدة، وهي حرية بأن تساعد كثيرا على تفادي تعدد عمليات الفحص وعلى خفض الزمن الذي تتطلبه إجراءات عبور الحدود. بل ومن الأصبوب التوقف مرة واحدة عند الحدود.

٣١ - وينبغي أيضا التعجيل بمواءمة الأنظمة المتعلقة بأحجام وأوزان الشاحنات، وتأمين المسؤولية قبل الغير للسيارات، ورخص القيادة، وغير ذلك من الوثائق الأخرى المتعلقة بالمرور العابر للتجارة.

٣٢ - وقد بذلت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، جهودا جادة خلال السنوات الماضية، من أجل إعداد اتفاقات لتيسير التجارة والنقل العابر، بهدف تسهيل حركة البضائع عبر الحدود. وينبغي تنفيذ مثل هذه الاتفاقات بشكل فعال. ويجب تعزيز الإرادة السياسية لحكومات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لا سيما في الحالات التي تفتقر إلى آليات لكفالة الامتثال. ويمكن أيضا تعزيز ترابط عمل نظم وموارد النقل، وتشجيع المنافسة في قطاع النقل بشكل مفيد.

٣٣ - ويتعين في الوقت نفسه تفادي كثرة القواعد والأنظمة في مجال المرور العابر في المنطقة الواحدة، نظرا إلى أن كثرتها تؤدي إلى اللبس وإلى كثرة الاستثمارات والإجراءات بدون داع، مما يؤدي إلى النيل من الأهداف المرغوبة.

٣٤ - وعُرضت في البيانات التي أدلت بها الوفود المشاركة أمثلة عديدة لإجراءات محددة اتخذتها أو تخطط لاتخاذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بغية تنفيذ الأولوية ٣ في برنامج عمل المآتي. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- (أ) تحسين البيئة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنقل الدولي والخدمات اللوجستية؛
- (ب) اعتماد إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي لتنمية القطاع الخاص (من قبيل سن قانون لاستثمارات القطاع الخاص، وقانون للمصارف، ووضع إجراءات لإصدار الرخص)؛
- (ج) إلغاء التدابير غير المتعلقة بالتعريفة من خلال اعتماد قوانين وتشريعات جديدة؛
- (د) تشكيل لجنة وطنية معنية بتيسير التجارة والنقل، تضم في عضويتها وزارات ووكالات حكومية وممثلين للقطاع الخاص، كي تضع حلولاً منسقة وتصنع القرارات؛
- (هـ) المشاركة في مفاوضات الدوحة بشأن تيسير التجارة، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على توضيح وتحسين أحكام المادة الخامسة المتعلقة بالمرور العابر في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة؛
- (و) تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل كفالة الشفافية في الأنظمة والإجراءات الجمركية؛
- (ز) مواءمة الوثائق والإجراءات الجمركية مع بلدان المرور العابر المجاورة، توطئة للوصول إلى مرحلة "التوقف مرة واحدة عند الحدود"؛
- (ح) الامتثال إلى اتفاقية كيوتو المنقحة لمنظمة الجمارك العالمية؛
- (ط) تنفيذ نظام النافذة الواحدة فيما يتعلق بالواردات/الصادرات، بموجب التوصية رقم ٣٣ لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛
- (ي) عقد دورات تدريبية بشأن الإجراءات الجمركية وتدابير تيسير التجارة، تنظمها بلدان المرور العابر النامية للبلدان النامية غير الساحلية المجاورة؛
- (ك) تقديم معاملة تفضيلية في مجال التعريفات؛
- (ل) مواءمة الإجراءات الجمركية والحدودية وتبسيطها وحوسبتها؛
- (م) الانضمام إلى اتفاقية النقل الدولي البري أو إعادة تنشيطها؛
- (ن) الانضمام إلى شبكات الطرق الرئيسية الآسيوية وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا؛

(س) تشييد الجسور على الأنهار وإيجاد شبكة طرق بدون عوائق لا تستخدم فيها أي عبّارات نهرية، بغية تيسير وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى الموانئ من خلال بلدان المرور العابر المجاورة.

٣٥ - وهناك مسائل تتعدى نطاق الاجتماع الحالي، تتصل برداءة نوعية الهياكل الأساسية في غالبية البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ويعتبر الاستثمار في الهياكل الأساسية للطرق وصيانتها من الأولويات المتقدمة، وهو في غاية الأهمية فيما يتعلق بالقضاء على مصدر رئيسي من مصادر عدم موثوقية نظم النقل في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وقد عولجت هذه المسائل بصورة مكثفة في اجتماع أوغادوغو، الذي اعتمد موجز الرئيس الذي يتضمن الأولويات والتوصيات المتعلقة بالمزيد من الإجراءات.

ثالثاً - دعم المجتمع الدولي

٣٦ - يتعين على البلدان المانحة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، والبنك الدولي، والمصارف الإئتمانية الإقليمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، مواصلة تقديم المساعدة المالية والتقنية المتسقة، في سياق مبادرة "المعونة مقابل التجارة"، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، في هيئة منح أو قروض ميسرة، من أجل تنفيذ تدابير تيسير التجارة بصورة فعالة. وفي السياق نفسه، يتعين إيلاء الاهتمام لاحتياجات هذه البلدان في مجال الهياكل الأساسية للنقل العابر.

٣٧ - وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات والأطراف المانحة ذات الصلة عامل رئيسي من أجل زيادة الفوائد المتحصل عليها من برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى الحد الأقصى. وينبغي أن تشمل الأهداف المساعدة التقنية من أجل معالجة القيود المتصلة بالتجارة من جهة العرض في البلدان النامية غير الساحلية، مع بناء قدرات هذه البلدان البشرية والمؤسسية بغية تمكينها من استغلال الفرص التجارية.

٣٨ - وينبغي أن تكون المساعدة التقنية، وبخاصة في مجال تيسير التجارة، مدفوعة بالطلب، وأن تراعى فيها الفوارق في مستويات التنمية، والقدرات الاقتصادية والتجارية، والتكامل على المستوى دون الإقليمي، والمواقع الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المستفيدة. ويمكن مواصلة تعزيز ملكيتها من خلال المشاركة النشطة للمجالس أو اللجان الوطنية القائمة المعنية بتيسير النقل والتجارة. وينبغي حث البلدان النامية غير

الساحلية، التي لم تنشئ بعد هذه المجالس أو اللجان، على إنشائها بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص، وفقا للفقرة ٣٧ من برنامج عمل المآتي. وتؤدي المجالس الوطنية لتيسير التجارة والنقل دورا أساسيا في تقييم الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة التقنية المنسقة، بالتشاور مع الوكالات المشاركة.

٣٩ - ونظرا إلى أهمية وجود آليات رصد فعالة من أجل قياس التقدم المحرز في تيسير التجارة والنقل، بهدف تنفيذ برنامج عمل المآتي، تعتبر مقترحات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأساليب المتعلقة بالزمن/التكلفة التي أعدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بداية مشجعة يتعين استخدامها على نطاق واسع.

٤٠ - وينبغي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعزز جهوده الرامية إلى حشد تدابير الدعم من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل المآتي. وفيما يتعلق بالمستقبل القريب، يتعين منح الأولوية لفعالية الإعداد ونجاح التنظيم فيما يتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المآتي، في عام ٢٠٠٨.

٤١ - وينبغي تقديم نواتج الاجتماع إلى استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المآتي باعتبارها إسهاما فنيا. وينبغي أيضا إصدار النواتج في هيئة وثيقة من وثائق الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤٢ - ويتعين أن تُنظم بصورة فعالة، في سياق الإعداد لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المآتي، الاستعراضات الإقليمية المقرر عقدها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في الجزء الأول من عام ٢٠٠٨، ويُفضل أن يتم ذلك في إطار الدورات السنوية للجان الإقليمية. وينبغي حث البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها الإنمائيين على حضور اجتماع استعراض منتصف المدة، في عام ٢٠٠٨، على أرفع مستوى ممكن من التمثيل.

٤٣ - وأعرب الاجتماع عن تقديره العميق لسلطات وشعب منغوليا، لاستضافتهم لهذا الحدث.

٤٤ - وتقدم الاجتماع بالشكر أيضا إلى المنظمات الدولية والإقليمية على ما قدمته من دعم.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

قائمة بالمشاركين في الاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة

الوفود الوطنية

الاتحاد الروسي

إثيوبيا

أذربيجان

أفغانستان

ألمانيا

أوزبكستان

أوغندا

باراغواي

باكستان

بنغلاديش

بنن

بوتان

بوتسوانا

بورкина فاسو

بوروندي

بولندا

تركيا

تشاد

الجمهورية التشيكية

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

جيبوتي

رواندا

زامبيا

زمبابوي

سوازيلند

سويسرا

الصين

طاجيكستان

فرنسا

فييت نام

قيرغيزستان

كازاخستان

الكاميرون

كوبا

ليسوتو

مالي

ملاوي

منغوليا

نيبال

نيجيريا

الهند

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان.

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة

النامية، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

الاتحاد الأفريقي

وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية

الاتحاد الدولي للنقل على الطرق

منظمة التجارة العالمية

مصارف التنمية الدولية والإقليمية

البنك الدولي

مصرف التنمية الآسيوي

وكالات التعاون الإنمائي الثنائية

الوكالة الألمانية للتعاون التقني

الوكالة التركية للتعاون الإنمائي الدولي

وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة